بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مجلس النواب

الأمانة العامة
دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

الرقم : ١٩ /١٨/٢/١
التاريخ : ١٤ / شعبان /١٤٤٤هـ
الموافق : ٦ / مارس / ٢٠٢٣م
اليوم : الاثنين

محضر تقريري للجلسة ١٩ /١ /٢/ ١٨

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية التاسعة عشرة من الفترة الأولى للدورة الثانية من دور الانعقاد السنوي الثامن عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاثنين بتاريخ ١٤ / شعبان /١٤٤٤هـ الموافق ٦ / مارس/٢٠٢٣م .

برئاسة الأخ / أكرم عبد الله عطيه نائب رئيس المجلس

وحضر الجلسة من الجانب الحكومي :

١- الدكتور / علي عبد الله أبو حليقه وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى
٢- الأخ / ياسر عبد الاله الواحدي نائب وزير النفط والمعادن
٣- الأخ / محمد علي قطران وكيل وزارة الصناعة والتجارة لقطاع التجارة الداخلية
٤- الأخ / عباس حسين القاعدي وكيل وزارة الإدارة المحلية
٥- الأخ / عبد الاله يحيى شيبان رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للغزل والنسيج
٦- الأخ / عمار صالح الاضرعي مدير شركة النفط

وعدد من المختصين في الجهات ذات العلاقة

وبعد أن افتتح الأخ / الرئيس الجلسة بـ(بسم الله الرحمن الرحيم.. ثم باسم الشعب) .. استمع المجلس الى المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه..

ثم ناقش أعضاء المجلس اسعار المشتقات النفطية مؤكدين على أهمية أن تراعي وزارة النفط والشركة ظروف المواطنين خاصة أن السفن تدخل هذه الأيام إلى ميناء الحديدة بدون عوائق من قبل دول تحالف العدوان ولابد ان يلمس المواطنين هذا من خلال تخفيض اسعار المشتقات النفطية .

كما طلبوا أن تقدم الشركة عقود الشراء للمشتقات النفطية حتى يتم معرفة التكلفة الحقيقية لأسعار المشتقات النفطية وعلى ضوئه يتم تحديد أسعارها بكل شفافية و بدون الاطلاع على عقود الشراء لايمكن معرفة الأسعار الحقيقية التي تباع فيها المشتقات النفطية للمواطنين كما ان هناك توصيات متكررة من قبل المجلس تلزم الشركة بتقديم عقود شراء المشتقات النفطية ولم توضح الشركة اسباب عدم تقديم العقود.

كما طلبوا بأن يتم بيع الغاز المنزلي عبر المحطات وعبر معارض شركة الغاز حتي يستطيع المواطنين تعبئة أسطوانات الغاز بحسب إمكانياتهم المادية ، وكذا التوضيح عن اسباب ارتفاع سعار الغاز بين فترة واخرى .

ثم استمع المجلس إلى توضيح الاخ/ نائب وزير النفط حيث أوضح بأن الشركة حاولت الاستيراد مباشرة وبعد ابرام العقود قامت دول العدوان بحجز السفن ومنعها من الوصول إلى ميناء الحديدة مما ادى الى تكبد الدولة خسائر كبيرة ثم دخلت شركه النفط مع القطاع الخاص في شراكه من أجل توفير المشتقات النفطية وبالتالي تم رسم سياسة محددة بأن يقوم المستورد بشراء الكميات من الخارج وتوصيلها إلى ميناء الحديدة لان شركه النفط اليمنية لم تستطيع أن تبرم عقود شراء نظرا لعدة أسباب منها :

١- انها لا تملك الامكانيات المالية لدفع ثمن هذه العقود .

٢- سوف تقوم دول تحالف العدوان بحجز السفن لان العقود باسم الشركة وبالتالي فليس لدى الشركة عقود شراء لان الشركة ليست المستوردة والمستورد هو من يقوم بشراء النفط والشركة تتابع المستورد وتعمل برنامج بمتوسط الاستهلاك المحلى خلال مدة معينة وتبلغ المستورد بالاحتياج والتاجر يشحن حسب اسعار البرصة والشركة تراقبه وبالتالي عندما يشحن يشعر الشركة بتاريخ الشحن الحقيقي من أجل يحافظ على ربحه المتفق عليه والشركة تقوم بعد ذلك بمتابعة خروج السفينة والوثائق الخاصة بها من ميناء الشحن ومتابعه وصولها حتى تصل ميناء التفتيش .. مؤكدا بأن المشاكل مازالت قائمة ولازال هناك احتجاز لبعض السفن ، كما ان هناك ارتفاع عالمي في اسعار المشتقات النفطية وان الشركة تنزل كل أسبوع اعلانات لمن يرغب في استيراد المشتقات النفطية عبر وسائل الإعلام المختلفة من أجل الوصول إلى اسعار افضل وان يكون المتقدم مؤهل للاستيراد حسب الشروط .

وفيما يخص مادة الغاز المنزلي أوضح بأن تعبئة ألغاز المنزلي عبر المحطات تكلفته اكبر كونه مستورد والشركة تحاول توفيره حسب الطلب ولو تم توزيع الكمية كاملة على أصحاب المحطات فإن المستفيد من ذلك هم أصحاب المصانع والباصات والسيارات ولن يستفيد المواطن شيء من هذه الكمية لأنها سوف تحجز من قبل أصحاب المحطات لأصحاب المصانع والباصات ولم يحصل المواطن على شيء منها وبالتالي فإن شركه الغاز توزع الكمية عبر عقال الحارات وهناك رقابة عليهم عبر مشرفين من شركة الغاز والسلطة المحلية واي فاسد سوف تتخذ ضدة الإجراءات المناسبة .. كما ان المحطات الموجودة هي خاصة بتعبئة السيارات وليست مخصصة للبيع المباشر وليس فيها الاحتياطات اللازمة للحفاظ على اروح الناس وممتلكاتهم .

بعد ذلك عقب الإخوة الأعضاء مشددين على ضرورة وجود ضوابط لدى محطات الغاز وتطبيق شروط السلامة على هذه المحطات .. مؤكدين على أهمية وجود المحطات الخاصة بالغاز من أجل التسهيل على المواطنين في تعبئه أسطوانة الغاز حسب إمكانياتهم وظروفهم لان هناك تلاعب كبير بمادة الغاز من قبل عقال الحارات .

كما اكدوا على اهمية موافاة المجلس بعقود شراء المشتقات النفطية حتى يتم تحديد اسعار المشتقات النفطية بحسب عقود الشراء ويتم تحديد هامش الربح للمستوردين للمشتقات النفطية .

بعد ذلك اقر المجلس إلزام وزارة النفط وشركة النفط بان يقدموا عقود شراء المشتقات بحسب اسعار البرصة والتواريخ التي يتم فيها ابرام العقود إلى المجلس ..ثم أجل المجلس مناقشة اسعار المواد الغذائية إلى جلسة يوم غدا الثلاثاء ١٤٤٤/٨/١٥هـ الموافق ٢٠٢٣/٣/٧م بحضور وزير الصناعية والتجارة .

وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ،،،

والله الموفق ،،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء